



تقریرات درس خارج فقه

حضرت آیت الله سید محمد رضا مدرس طباطبایی یزدی (دامت برکاته)

سال تحصیلی ۹۲-۱۳۹۱

جلسه سی و نهم؛ سه شنبه ۱۳۹۱/۹/۲۸

تفصیل بعضی بین عین و دین در مسأله

بعضی در مسأله تفصیل داده و گفته‌اند اگر مجهول المالک عین باشد، باید صدقه بدهد، اما اگر دین باشد از آن جا که «الکلی لا یتعین الا باذن المالک» پس صدقه دادن کافی نیست و باید به حاکم شرع رجوع کند. کما این که اگر کسی بر ذمه‌ی دیگری مثلاً هزار تومان طلب داشته باشد، نمی‌تواند بدون اذن او، هزار تومان از اموالش را بردارد؛ زیرا تا بدهکار آن ذمه را در شیء خاصی تعیین نکند، معین نمی‌شود و طلبکار حق ندارد خود معین کرده، بردارد. بله، به عنوان تقاص در صورتی که شرایطش باشد، اشکالی ندارد.^۱

نقد این کلام

این تفصیل درست نیست؛ زیرا شارع که اذن به صدقه داده؛ یعنی اذن داده ذوالید آن دین را مشخص و

۱. کتاب المکاسب، ج ۲، ص ۱۹۳:

و کیف کان، فالأحوط خصوصاً بملاحظة ما دلّ علی أنّ مجهول المالک مال الإمام علیه السلام مراجعة الحاکم فی الدفع إلیه أو استثنائه، و یتأكد ذلك فی الدین المجهول المالک؛ إذ الکلی لا یتشخص للغریم إلا بقبض الحاکم الذی هو ولیّه و إن کان ظاهر الأخبار الواردة فیہ ثبوت الولاية للمدیون.

✓ مصباح الفقاهة (المکاسب)، ج ۱، ص ۵۲۲:

و قد یتوهم وجود الفرق بین الحق الکلی، فیجب إما دفعه الی الحاکم، و إما تحصیل الإذن منه فی التصدق به عن المالک، لأن الکلی لا یتعین إلا بإذن المالک أو ولیه، و بین الحق الشخصی، فلا یجب فیہ ذلك، لتعینه فی نفسه.

و لکنه توهم فاسد، لأن مقتضى الإطلاقات المتقدمة هو عدم الفرق بینهما، و أن الولاية لمن علیه الحق علی وجه الإطلاق.

معین کند و دقیقاً مانند قضیه‌ی تقاص است؛ یعنی همان‌طور که در مورد تقاص اگر طلبکار دست گذاشت روی عینی از اموال بدهکار، آن ذمه معین و مشخص می‌شود، در ما نحن فیه هم اگر آن کَلِّی در ذمه را اخراج کرده و صدقه دهد، متعین در آن می‌شود.

وجه اعتباری بر لزوم تصدق مجهول المالک

مرحوم شیخ رحمته الله یک وجه اعتباری نیز بر لزوم تصدق مجهول المالک ذکر کرده که می‌تواند مؤید باشد و آن این‌که کسی که مال دیگری را در اختیار داشته و امکان ایصال آن مال یا منافعش به مالک نیست، بهترین راه ایصال، آن است که آن را صدقه داده تا آثار و ثواب آن به مالک برسد، مضاف به این‌که می‌توان گفت در این شرایط که امر دائر است بین این‌که آن مال کلاً ضایع شده، یا این‌که لااقل صدقه داده شود تا ثوابش به مالک برسد، قطعاً هر مالکی - به جز افراد معدودی - راضی به تصدق می‌باشد تا لااقل ثوابش را دریافت کند.^۱

آیا می‌توان مجهول المالک را به غنی صدقه داد؟

کلام صاحب جواهر رحمته الله در امکان تصدق مجهول المالک به غنی

به صاحب جواهر رحمته الله نسبت داده شده که ایشان معتقد است مجهول المالک را هم می‌توان به فقیر صدقه

۱. مرحوم شیخ این وجه اعتباری را ذکر می‌فرماید، اما در پایان از آن رفع ید می‌کند:

✓ کتاب المكاسب، ج ۲، ص ۱۸۸:

ثم الحكم بالصدقة هو المشهور في ما نحن فيه، أعني جوائز الظالم، ونسبه في السرائر إلى رواية أصحابنا، فهي مرسله مجبورة بالشهرة المحققة، مؤيدة بأن التصدق أقرب طرق الإيصال ... مع أنه لا يبعد دعوى شهادة حال المالک؛ للقطع برضاه بانتفاعه بماله في الآخرة على تقدير عدم انتفاعه به في الدنيا.

هذا، و العدة: ما أرسله في السرائر مؤيداً بأخبار اللقطة و ما في حكمها، و ببعض الأخبار الواردة في حكم ما في يد بعض عمال بنی أمیه، الشامل بإطلاقها لما نحن فيه من جوائز بنی أمیه ... و يؤيده أيضاً: الأمر بالتصدق بما يجتمع عند الصياغين من أجزاء التقدين، و ما ورد من الأمر بالتصدق بغلة الوقف المجهول أربابه و ما ورد من الأمر بالتصدق بما يبقى في ذمة الشخص لأجير استأجره و

هذا، و أمّا باقی ما ذکرناه فی وجه التصدق من أنه إحسان، و أنه أقرب طرق الإيصال، و أن الإذن فيه حاصل بشهادة الحال، فلا يصلح شيء منها للتأييد، فضلاً عن الاستدلال؛ لمنع جواز كل إحسان في مال الغائب، و منع كونه أقرب طرق الإيصال، بل الأقرب دفعه إلى الحاكم الذي هو ولي الغائب.

و أمّا شهادة الحال، فقیر مطّردة؛ إذ بعض الناس لا یرضی بالتصدق؛ لعدم یأسه عن وصوله إليه، خصوصاً إذا كان المالک مخالفاً أو ذمّياً یرضی بالتلف و لا یرضی بالتصدق علی الشیعة.

داد و هم به غنى؛ چون روایات امر به صدقه اطلاق دارد و مقید به فقیر نکرده است.^۱

ایشان این مطلب را نیز بر آن تفریع کرده که سهم امام علیه السلام هم که امکان رد آن به حضرت در زمان غیبت وجود ندارد، باید صدقه داده شود^۲ و از آن جا که این روایات اطلاق دارد، پس می توان هم به فقیر و هم به

۱. جواهر الکلام فی شرح شرائع الإسلام، ج ۲۴، ص ۵۲:

ثم انه بناء على أن المقام من مجهول المالك ذكر بعضهم أن مصرف هذه الصدقة مصرف الصدقات الواجبة، ومقتضاه المنع من إعطائه الغنى و الهاشمى، و من وجبت نفقته، بناء على منعها منها، و غير ذلك من أحكامها. و فيه أنها غير واجبة على المالك، بل هي مندوبة بالنسبة اليه؛ و ان وجبت على من في يده فالمتجه جريان أحكام المندوبة عليها.

۲. جواهر الکلام فی شرح شرائع الإسلام، ج ۱۶، ص ۱۷۷:

قد عرفت بحمد الله تعالى وضح السبيل في مصرف حق غير الامام، و إن اضطرب فيه من عرفت، و اما حقه (عليه السلام) فالذى يجول فى الذهن أن حسن الظن برأفة مولانا صاحب الزمان روحى لروحه الفداء يقضى بعدم مؤاخذتنا فى صرفه على المهم من مصارف الأصناف الثلاثة الذين هم عياله فى الحقيقة، بل و لا فى صرفه فى غير ذلك من مصارف غيرهم مما يرجح على بعضها و إن كان هم أولى و أولى عند التساوى، أو عدم وضوح الرجحان، بل لا يبعد فى النظر تعيين صرفه فيما سمعت بعد البناء على عدم سقوطه، إذ غيره من الوصية به أو دفنه أو نحوهما تعريض لتلفه و إذهابه من غير فائدة قطعاً، بل هو إتلاف له.

و أقوى من ذلك معاملته معاملة المال المجهول مالكة باعتبار تعذر الوصول إليه روحى له الفداء، إذ معرفة المالك باسمه و نسبه دون شخصه لا تجدى، بل لعل حكمه حكم مجهول المالك باعتبار تعذر الوصول اليه للجهل به، فيتصدق به حينئذ نائب الغيبة عنه، و يكون ذلك وصولاً اليه على حسب غيره من الأموال التى يتمتع بإيصالها إلى أصحابها، و الله أعلم بحقائق أحكامه.

✓ المسألة الخامسة: صرح غير واحد بأنه يجب أن يتولى صرف حصة الإمام عليه السلام فى الأصناف الموجودين بناء على أن الحكم فيه ذلك فى زمن الغيبة من اليه الحكم ممن جمع شرائط الفتوى بحق النيابة التى جعلها الشارع له خاصة فى أمثال ذلك، فيصرفه مؤدياً به ما على الامام عليه السلام من الإتمام للخمس كما يتولى أداء ما يجب على الغائب غير الامام بل فى الرياض نسبتته إلى المتأخرين، و فى المسالك الى كل من أوجب صرفه بذلك، و فى المحكى عن زاد المعاد الى أكثر العلماء، لانحصار ولاية ذلك و أمثاله فيه. خلافاً لما عساه يظهر من المحكى عن غرية المفيد من جواز صرفه لمن فى يده، و مال إليه فى الحدائق محتاجاً بأننا لم نقف على دليل يوجب صرف الأموال و نحوها اليه لا عموماً و لا خصوصاً، بل أقصاه نيابته بالنسبة للترافع و الأخذ بحكمه و فتاواه، و قياسه على النواب الذين ينوبونهم عليهم السلام حال وجودهم لذلك أو لما هو أعم منه لا دليل عليه، و هو و إن كان كما ذكر خصوصاً بالنسبة الى ما يخص الامام عليه السلام من الأموال - إذ دعوى ولايته عن الغائبين حتى الامام و حتى فى ذلك كما ترى، و إلا كان من الواجب دفع تمام الخمس و الزكاة اليه على حسب ما كان حال ظهور الامام عليه السلام كما اعترف به المجلسى فى المحكى عنه من زاد المعاد، حيث قال:

«و أكثر العلماء قد صرحوا بان صاحب المحكى عنه من زاد المعاد، حيث قال: «و أكثر العلماء قد صرحوا بان صاحب الخمس لو تولى دفع حصة الإمام عليه السلام لم تبرأ ذمته بل يجب عليه دفعها الى الحاكم، و ظنى أن هذا الحكم جار فى جميع الخمس» انتهى. اللهم إلا أن يفرقوا بينهما بظهور الأدلة فى ولاية الإمام عليه السلام على الخمس و الزكاة و نحوهما حال ظهوره، فيقتصر عليها فى الخروج عن ظاهر الخطابات المقتضى الاجزاء بتولى المكلفين بهما صرفهما لا ما يشمل زمان الغيبة، فتسقط حينئذ ولايته فيه لا أنها باقية حتى يتولاها الحاكم عنه، و فيه بحث، على ان ذلك لو سلم لا يجدى فيما نحن فيه من دعوى عموم ولاية الحاكم حتى لمثل المقام الموقوفة على دليل، و ليس، لكن ظاهر الأصحاب عملاً و فتوى فى سائر الأبواب عمومها، بل لعله من المسلمات أو الضروريات عندهم.

بل صرح غير واحد منهم هنا بعدم براءة الذمة لو صرفه غيره و بضمانه، بل فى الكفاية عن الشهيد الثانى إجماع القائلين بوجوب الصرف للأصناف على الضمان، لكن فى كشف الأستاذ «ان للمجتهد الإجازة و إن كان الأحوط الإعادة» كما ان فيه أيضاً «لو دفع الى من ظنه مجتهداً فظهر

اشكالات وارد شده بر كلام صاحب جواهر^ع و نقد آن

بعضی بر این كلام صاحب جواهر^ع سه اشكال وارد کرده اند^۱ كه عبارتست از:

خلافه فان بقيت العين استرجعت منه، و إن تلفت و كان عالما بأنه حق صاحب^ع ضمن، و إن تعذر إرجاعها و كان الدافع معذورا فلا ضمان عليه، و إلا ضمن» الى غير ذلك من الأحكام المذكورة هنا المبينة على المفروغية مما عرفت من ولايته و نصبه، بل في زماننا هذا من يصلح عن حقه بمقدار يحتمل نقيضته و زيادته في ذمة المصالح بمراتب، و لا يكلف بالدفع حتى يتيقن البراءة أو لا يتيقن بقاء الشغل، و بالجملة يجرونه مجرى حضور الامام^ع بالنسبة الى جميع ذلك، و منه عدم جواز تولي غيره صرفه، نعم في كشف الأستاذ «جوازه لعدول المسلمين إذا تعذر الوصول اليه و لم يمكن حفظ المال حتى يصل الخبر» كما أن فيه و في غيره التصريح بجواز التوكيل فيه، إلا انه لا يخفى عليك عدم جراءة المتورع على بعض هذه الاحكام، لعدم وضوح مأخذها خصوصا بعد ان شرع له العقل و الشرع طريق الاحتياط.

ثم إن ظاهر بعضهم ان إيجاب الدفع المزبور للحاكم إنما هو حيث نقول بأن الحكم فيه الصرف و إلا فبناء على وجوب حفظه لأنه أمانة أو التخيير بينه و بين الدفع و اختار المكلف الحفظ مثلا لا يجب، و قد يشكل بأن مقتضى ولاية المجتهد و منصوبيته وجوب تسليمه إليه لأن وصوله اليه وصول الى مالكه، ثم هو يرى رأيه فيه من دفع للأصناف أو حفظ أو غيرهما كما هو ظاهر الروضة أو صريحها، و قد يدفع بمنع الولاية له على حفظ مال الغائب الذي هو في يد أمين و لو شرعى مكلف بحفظه حتى يوصله الى مالكه بل قد يشكل وجوب الدفع اليه و لو للصرف بناء على ان تصرفه فيه باذن الفحوى و نحوها لا لتأدية واجب عن الامام^ع ضرورة جواز التصرف لمن تحصل له و ان لم يكن الحاكم إذ ليس له خصوصية حينئذ، بل لا يجب دفعه اليه و ان كانت الفحوى حاصلة له أى الحاكم دونه، بل لعله لا يجوز له في وجهه، اللهم إلا أن يكون دفعه اليه لتشخيص كونه مالا له، ضرورة عدم طريق الى تعيينه غير قبض النائب في زمن الغيبة، إذ ليس هو قبض المستحق في الزكاة و نصف الخمس، لكونه مال شخص مخصوص لا يتعين بعد إشاعته في المال إلا بقبضه أو من يقوم مقامه كما هو واضح، فتأمل جيدا فان كثيرا من مباحث المقام غير محرر في كلام الأصحاب كما أشرنا إلى بعضه فيما تقدم و منها ما نحن فيه من ولاية الحاكم على نحو ما عرفت، فلم يحرروا أن ذلك له من باب الحسبة أو غيرها، و على الأول ما وجه تقديمها على ولاية عدول المؤمنين، و على الثاني فهل هي إنشاء ولاية و نصب له من الله تعالى على لسان الإمام، أو بعنوان النيابة عنه و الوكالة، و إلا فالولاية له، و على الأخير فهل هي على الإطلاق بحيث له عزل و كيل مجتهد آخر، و له الوكالة عن الامام^ع لا عنه فلا ينزل بموته أو جنونه أو غيرهما مما ينزل بها الوكيل عن وكالته، أو ليس له شيء من ذلك بل يوكل عن نفسه خاصة، لكن على تقديره فهل إطلاق توكيله ينصرف إلى الأول أو الثاني و ان كان الظاهر في هذا الأخير الثاني، كما أن الظاهر قصر وكالة الحاكم عن الامام^ع على مناصب الإمامة و الولايات العامة لا ما يشمل أموره المختصة به من ضياعه و جواربه و غير ذلك إلا من حيث الولاية على الغائب اما لو أريد إدخال شيء الآن مثلا في ملك القائم^ع متوقف على قبول و نحوه لم يكن له القبول بناء على عدم عموم ولايته عن الغائبين في أمثال ذلك، بل هي خاصة في حفظ أموالهم و تأدية ما يجب عنهم.

۱. مصباح الفقاهة، ج ۱، ص ۵۲۳:

حكى عن صاحب الجواهر جواز التصدق بمجهول المالك على الفقراء و غيرهم عملا بإطلاق الروايات المتقدمة. و بهذا المناط جواز إعطاء مال الإمام^ع للفقراء و الأغنياء، بدعوى أن الإمام و إن كان معلوما إلا أنه يتعذر إيصال ماله اليه، للعوارض الخارجية. و قد عرفت أن حكمه حكم مجهول المالك.

و فيه أولا: أن المتبادر من مفهوم الصدقة و إطلاق الأمر بها أنه لا يجوز إعطاؤها للأغنياء، كما ذهب اليه المصنف.

و ثانيا: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ﴾ قد بين مصرف الصدقات و لم يجعل الغنى من ذلك، فيكون خارجا عن حدود

أخبار التصدق موضوعا.

۱. متبادر از لفظ صدقه و امر به آن، آن است که باید به فقیر اعطاء شود. پس اعطاء به غنی صحیح

نیست.

نقد

اگر مقصود از تبادر از لفظ صدقه، تبادر حاقی باشد که از حاق واژه‌ی صدقه استفاده می‌شود که باید به فقیر اعطاء شود، نمی‌توانیم آن را بپذیریم؛ زیرا بسیاری از موارد استعمال صدقه اختصاص به فقیر ندارد، مانند بعضی وقف‌ها که صدقه بر آن اطلاق شده^۱ و موقوف^۲ علیهم فقیر نیستند یا در مورد قتل خطائی که آیه‌ی شریفه می‌فرماید: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^۳ در حالی که قاتل خطائی لزوماً فقیر نیست، ولی با وجود این، صدقه‌ی مذکور بر او رواست. یا در مورد قصاص که آیه‌ی شریفه می‌فرماید: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾^۴ آن مستحق قصاص که به او صدقه داده

ثم إن وجوب التصدق بمجهول المالك إنما هو مع عدم التمكن من تحصيل رضى المالك بصرف ماله فى مورد خاص، و إلا فلا تصل التوبة إلى التصدق به. و عليه فلا وجه لقياس مال الإمام عليه السلام بمجهول المالك، لأننا نقطع برضاء الإمام بإعطاء ماله لأهل العلم و الجهات التى توجب ترويح الدين، و مع ذلك لا يمكن صرفه فيما نشك فى رضاء.

۱. وسائل الشيعه، ج ۱۹، كتاب الوقوف و الصدقات، باب ۶، ح ۲، ص ۱۸۶ و تهذيب الاحكام، ج ۹، ص ۱۴۸:

و [مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ] بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ عَنِ أَيُّوبَ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْفَيْءَ فَأَصَابَ عَلِيًّا عليه السلام: أَرْضٌ فَأَخْتَفَرَفَ فِيهَا عَيْنًا فَخَرَجَ مِنْهَا مَاءٌ يَنْبَعُ فِي السَّمَاءِ كَهَيْئَةِ عُنُقِ الْبُعِيرِ فَسَمَّاهَا عَيْنَ يَنْبَعِ فَجَاءَ الْبَشِيرُ يُبَشِّرُهُ فَقَالَ: بَشَّرَ الْوَارِثَ بَشَّرَ الْوَارِثَ هِيَ صَدَقَةٌ بَتًّا بَتْلًا فِي حَجِيجِ بَيْتِ اللَّهِ وَ عَابِرِ سَبِيلِهِ لَا تَبَاعُ وَ لَا تَوْهَبُ وَ لَا تَوْرَثُ فَمَنْ بَاعَهَا أَوْ وَهَبَهَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَ لَا عَدْلًا. وَ رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ مِثْلَهُ.

۴ همان، ح ۳، و تهذيب الاحكام، ج ۹، ص ۱۳۱:

وَ عَنْهُ [مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ] بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ [عَنِ فَضَالَةَ عَنِ أَبَانَ عَنِ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: أَمَلَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا تَصَدَّقَ بِهِ فَلَانُ بْنُ فَلَانَ وَ هُوَ حَى سَوَى بَدَارِهِ الَّتِي فِي بَنِي فَلَانَ بِحُدُودِهَا صَدَقَةٌ لَا تَبَاعُ وَ لَا تَوْهَبُ حَتَّى يَرْتَهَا وَارِثُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ أَنَّهُ قَدْ أَسْكَنَ صَدَقَتَهُ هَذِهِ فَلَانًا وَ عَقِبَهُ فَإِذَا انْقَرَضُوا فَهِيَ عَلَى ذِي الْحَاجَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

۲. سوره‌ی نساء، آیه‌ی ۹۲: ﴿وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ قَدِيمَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾

۳. سوره‌ی مائده، آیه‌ی ۴۵: ﴿وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

می‌شود، لزوماً فقیر نیست. پس معلوم می‌شود در حاق واژه‌ی صدقه این معنا نهفته نیست که باید دریافت کننده‌ی صدقه فقیر باشد.

اما اگر مقصود از تبادر، تبادر انسابی باشد - نظیر انسابی که وقتی مولایی به عبدش می‌گوید برو برای مهمانان سیب بخر، سیب شیرین به ذهن انساب می‌کند و گرچه سیب ترش هم سیب است، ولی همه می‌فهمند سیب شیرین مراد است - ما نیز این انساب صدقه به فقیر را قبول داریم و نکته‌اش این است که اگر امکان دادن صدقه به غنی هم بود، حضرت به او نمی‌فرمودند «تَصَدَّقْ بِهِ» چون در این صورت خودش نیز - حداقل به عنوان یکی از اغنیاء - می‌توانست آن را بردارد، پس این که حضرت فرمودند «تَصَدَّقْ بِهِ» ظهورش آن است که تملیک به دیگری کن، حال که باید تملیک کند، معلوم است که مراد این نیست که به کسی مثل خودش بدهد؛ چون عرف او را مثل خودش می‌بیند و شایسته‌ی تملیک نمی‌شناسد. بنابراین از چنین عبارتی که می‌فرماید «تَصَدَّقْ بِهِ» و به ضمیمه‌ی ارتکازات عامه - که حتی در بعضی روایات سؤال می‌کند در میان اقوام فرد محتاجی است آیا می‌توانم صدقه را به او بپردازم^۱ - صدقه به فقیر انساب دارد و از صدقه به غنی منصرف است.

البته این تبادر در همه جا نیست و همان‌طور که توضیح دادیم این‌طور نیست که صدقه‌ی برای غنی خلاف حاق لفظ بوده و استعمال آن برای غنی مجاز باشد؛ زیرا در بعضی موارد صدقه شامل غنی هم می‌شود و احساس تجوز هم نمی‌شود؛ مثلاً در روایت معروفی وارد شده «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^۲؛ هر معروفی صدقه است.

به عنوان مثال اگر کسی دیگری را مهمان کند - و حتی غذایی پایین‌تر از آنچه مهمان در خانه‌ی خود می‌خورد به او بدهد - عمل معروفی انجام داده که طبق این روایت صدقه محسوب می‌شود، با این که آن مهمان فقیر نیست.

۱. وسائل الشیعة، ج ۱۸، تنمة کتاب التجارة، ابواب الصرف، باب ۱۶، ح ۲، ص ۲۰۲ و تهذیب الاحکام، ج ۶، ص ۳۸۳:

و [مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ] بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ عَنْ أُيُوبَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَلِيِّ الصَّائِغِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ تُرَابِ الصَّوْغَيْنِ وَ أَنَا نَبِيْعُهُ قَالَ: أَمَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَسْتَحِلَّهُ مِنْ صَاحِبِهِ قَالَ قُلْتُ: لَا إِذَا أَخْبَرْتَهُ أَنَّهُمْ نَبِيْعِي قَالَ: بَعْدُ قُلْتُ: بَأَى شَيْءٍ نَبِيْعُهُ؟ قَالَ: بَطْعَامٍ قُلْتُ: فَأَى شَيْءٍ أَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ إِمَّا لَكَ وَ إِمَّا لِأَهْلِهِ قُلْتُ: إِنْ كَانَ ذَا قَرَابَةٍ مُحْتَاجًا أَصْلَهُ قَالَ: نَعَمْ.

۲. همان، ج ۹، کتاب الزکاة، ابواب الصدقه، باب ۴۱، ح ۲، ص ۴۵۹ و الکافی، ج ۴، ص ۲۶:

و [مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ] عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.

پس نتیجه این شد که صدقه در روایات سابقه به مناسبات قائم بین حکم و موضوع، انسباق به صدقه‌ی به فقیر دارد^۱، اما وقتی آن مناسبات حکم و موضوع نباشد و حاق ماده را در نظر بگیریم، هیچ‌گونه انصراف و انسباقی به صدقه‌ی به فقیر ندارد.

۲. آیه‌ی شریفه موارد مصرف را در این امور حصر فرموده است:

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝۲ ﴾

صدقات فقط ویژه‌ی فقراء، مساکین، متصدیان (جمع آوران زکات) و کسانی که برای جلب محبتشان اقدام می‌شود و برای آزادی بردگان و (آدای دین) بدهکاران و (هزینه) در راه خدا و در راه مانده است. این یک فریضه‌ی الهی است و خداوند دانا و حکیم است.

بنابراین از آن‌جا که غنی، مصداق هیچ یک از این امور نیست، پس نمی‌توان صدقه را به او تحویل داد.

نقد

این استدلال از استدلال اول ضعیف‌تر است؛ زیرا این آیه‌ی شریفه مربوط به صدقه‌ی واجب (زکات) است که هیچ شبهه‌ای نیست موارد مصرف زکات مفروضه، فقراء هستند و در روایات متعددی - از جمله صحیح‌های معاویه بن وهب - وارد شده که «أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِغَنِيِّ»:

و [مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ] عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَرُوءَنَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِغَنِيِّ وَ لَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لَا تَصْلَحُ لِغَنِيِّ^۳.

۱. البته از آن جایی که صدقه‌ی مجهول المالك از جانب مالك واقع شده و صدقه‌ی مندوبه محسوب می‌شود و همه قبول دارند دادن صدقه‌ی مندوبه به غنی جایز است، پس باید نظر صاحب جواهر رحمته الله را در این‌جا پذیرفت که می‌توان به غنی هم داد، مگر این‌که بگوییم صدقه‌ی مجهول المالك به اعتبار ذو اليد صدقه‌ی واجبه است؛ نه مندوبه. امیرخانی

✓ وسیلة النجاة (مع حواشی الإمام الخميني)، ص ۵۵۴.

(مسأله ۵): لا يعتبر في المتصدق عليه في الصدقة المندوبة الفقر ولا الإيمان، بل ولا الإسلام، فيجوز على الغني وعلى المخالف وعلى الذمي وإن كانا أجنبيين، نعم لا يجوز على الناصب ولا على الحرابي وإن كانا قريبين.

۲. سوره‌ی توبه، آیه‌ی ۶۰.

۳. وسائل الشیعة، ج ۹، کتاب الزکاة، ابواب المستحقین للزکاة، باب ۸، ح ۳، ص ۲۳۱ و الکافی، ج ۳، ص ۵۶۲.

✓ همان، ح ۸، ص ۲۳۳ و معانی الاخبار، ج ۱، ص ۲۶۲.

۳. اشکال سومی که بر کلام صاحب جواهر^{علیه السلام} وارد کرده‌اند - که در واقع نسبت به تفریعی است که صاحب جواهر فرمود سهم امام^{علیه السلام} را هم مانند مجهول المالک باید صدقه داد - آن است که وجوب صدقه دادن مجهول المالک آن وقتی است که نتوانیم رضای مالک را در مصرف در موارد خاص تحصیل کنیم و الا اگر بدانیم رضایت مالک به صرف آن در موارد خاص باشد، نوبت به تصدق نمی‌رسد؛ زیرا روایت می‌فرماید «لا یحل مال امرئ مسلم الا بطیبة نفسه» در مورد سهم امام^{علیه السلام} هم از آن جا که یقین داریم امام زمان^{علیه السلام} راضی هستند در آن اموری که اگر خودشان بودند مصرف می‌کردند - برای اعلائی کلمه حق، ترویج دین، کمک به تحصیل و نشر علوم اهل بیت^{علیهم السلام} و ... - دیگر نمی‌توان آن را در جاهای دیگر که شک به رضایت حضرت داریم، مصرف کنیم. بنابراین اگر در جایی امر دائر باشد بین این که سهم امام^{علیه السلام} صرف برپایی حوزه‌های علمیه و اعلائی کلمه‌ی حق شود یا صرف فقراء شود، از آن جا که به مورد اول اطمینان داریم، باید در آن مورد مصرف کنیم.^۱

بله اگر فقیر شیعه‌ای در تنگنای شدید باشد آن را هم چون مطمئنیم حضرت راضی هستند، می‌توانیم بخشی از مال حضرت را در آن جا صرف کنیم.

این اشکال سوم به نظر ما هم بر کلام صاحب جواهر^{علیه السلام} وارد است، البته با توجه به آن که در همه‌ی این مصارف احتمال لزوم رعایت نظر فقیه بلکه ولی فقیه مبسوط الید معمولاً وجود دارد.

آیا مجهول المالک را می‌توان به بنی هاشم صدقه داد؟

در روایات نقل شده «لا تحل الصدقة لبني هاشم» و در روایتی خوردن زکات را مساوی با خوردن خمر برای بنی هاشم تلقی کرده^۲، به همین خاطر بعضی قائلند دادن مجهول المالک به عنوان صدقه به بنی هاشم حرام است، ولی بعضی می‌گویند نه تنها حرام نیست، بلکه دادن به سادات و فرزندان پیامبر اکرم^{صلی الله علیه و آله} اولی

و [مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ] فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{علیه السلام} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{صلی الله علیه و آله}: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَبِيٍّ وَ لَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ وَ لَا لِمُحْتَرِفٍ وَ لَا لِقَوِيٍّ قُلْنَا مَا مَعْنَى هَذَا قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا وَ هُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَكْفَى نَفْسَهُ عَنْهَا.

۱. البته این کلام، صرف نظر از وجود ولی فقیه و لزوم تحویل سهم امام^{علیه السلام} به ولی فقیه مبسوط الیدی است که در زمان غیبت، نائب امام^{علیه السلام} بوده و عهده‌دار شئون ولایت، از جمله سهم امام^{علیه السلام} می‌باشد.

۲. دعائم الإسلام، ج ۱، ص ۲۵۹:

وَ عَنْهُ^{علیه السلام} أَنَّهُ قَالَ: لَا تَحِلُّ لَنَا زَكَاةٌ مَفْرُوضَةٌ وَ مَا أَبَالَى أَكَلْتُ مِنْ زَكَاةٍ أَوْ شَرِبْتُ مِنْ خَمْرٍ إِنْ أَلَّاهُ عَزَّ وَ جَلَّ حَرَّمَ عَلَيْنَا صَدَقَاتِ النَّاسِ أَنْ نَأْكُلَهَا أَوْ نَعْمَلَّ عَلَيْهَا وَ أَحَلَّ لَنَا صَدَقَاتِ بَعْضِنَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ زَكَاةٍ.

است.

این که صدقه فی الجمله بر هاشمی حرام است، جزء واضحات اسلام است که شیعه و سنی بر آن اتفاق دارند و احدی در آن تشکیک نکرده، فقط بحث بر آن است که آیا استثنائاتی دارد یا خیر؟

دو استثناء برای دادن صدقه به بنی هاشم ذکر شده است:

۱. صدقه دادن هاشمی به هاشمی دیگر.

۲. صدقه‌ی مندوبه.

در ذیل روایات دالّ بر استثناء صدقه‌ی مندوبه را ذکر خواهیم کرد، گرچه برخی مشتمل بر استثناء دوم نیز می‌باشد.

تقریر متن: عبدالله امیرخانی

استخراج منابع و روایات: جواد احمدی